استثمار مزايا التجمعات العربية الإقليمية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

د. تواتي بن علي فاطمة
جامعة الشلف

ملخص

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكير الجاد وزيادة حرص الدُّول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التكامل الإقليمي، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي.

Abstract :

The rapid international economic developments have contributed in serious reflection and increased the keenness of the Arab countries on the establishment of an Arab economic bloc, through which they can deal positively with these developments, and take advantage of opportunities, whether in trade or investment.

Keywords: *Grand Arabic Free Trade Zone, Regional Integration, Gulf Cooperation Council, the Arab Maghreb Union*

مقدمة

أدركت شعوب العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي لمجابهة تحديات العصر، ومن ردود الأفعال الطبيعية تجاه هذه التحديات، أن بدأت معظم دول العالم تشكل تكتلات اقتصادية، على أسس جغرافية، دينية وعرقية، تحفظ لها مكانتها الاقتصادية وتدعم مراكزها التنافسية على كل المستويات.

وأمام هذا الوضع، كان من الطبيعي أن تواجه الدول العربية، التكتلات العالمية بإقامة تكتل عربي لمواجهة التحديات الخارجية، خاصة وأنها تمتلك من المقومات ما يساعدها على ذلك.

وفي ضوء ذلك؛ برزت أهمية إنشاء **منطقة تجارة حرة عربية**، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأنَّ الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها، ولابد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية، على بقية الدُّول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

من هنا؛ واستجابة لقرار قمة القاهرة في العام 1996م، فقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام1997م، البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي عام 1998م بدأت مرحلة جديدة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية، وبدأ تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد أقر البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية مقدارها 10% اعتباراً من العام 1998م، لتصبح 20% في العامين الأخيرين 2004م و2005م، كما سمح بمنح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً.

هذا وقد شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين، قيام تكتلات اقتصادية عربية إقليمية بين عدد من الدول العربية، انطلقت من القرب الجغرافي، فقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981م ومجلس التعاون العربي عام 1988 واتحاد دول المغرب العربي عام 1989م.

ويمكن أن يشكل التكامل الاقتصادي بين التجمعات الإقليمية العربية الثلاث :مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عاملاً أساسياً لاندماج المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي. إذ أن التكتل الإقليمي في السياق الدولي الراهن لم يعد مجرد خيار بل

أصبح ضرورة حتمية تمليها الدواعي والمستجدات الجيو إستراتيجية الإقليمية والدولية، وأنه لا سبيل لتفعيل **منطقة التجارية الحرة العربية الكبرى**، من دون تفعيل العلاقات البينية وتقليص التبعية للخارج، والاهتمام بدور التجمعات الإقليمية في تسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.

أهمية الدراسة

من أجل هذا، كانت الحاجة ملحة إلى هذا البحث، الذي يقوم برصد وتحليل ظاهرة -عملية- التكامل الاقتصادي العربي باعتباره أداة إستراتيجية وإطاراً عملياً لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، والمتجسد في "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" والتجمعات العربية الإقليمية، بغرض الوقوف على المستوى الذي وصلت إليه، ومدى تكيفها مع المناخ الدولي السائد، بغرض التعاطي الإيجابي معه.

وعليه؛ سنركز من خلال هذا البحث على الإجابة على السُّؤال التالي:

هل ستتمكن الدُّول العربية من استثمار مزايا التجمعات الإقليمية العربية ممثلة في :مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، للاندماج في الاقتصاد العالمي وفق الإمكانيات المتاحة؟ والبحث في آليات نجاح هذه التجمعات في تحقيق هذا الاندماج في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟

وبذلك فإنَّ هذا البحث يحاول الإجابة على السؤالين التاليين:

ما مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنموذج للتكامل الاقتصادي العربي؟ وهل ستشكل إقامة هذه المنطقة، حافزاً لتوليد آلية للإنماء و الاندماج الاقتصادي العربي؟

هل سيتعارض قيام أكثر من اتحاد جمركي عربي مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الدولية ؟

فرضيات البحث

_ بالرغم من أنَّ إقامة منطقة للتجارة الحرة تمثل أبسط أنماط الاندماج الاقتصادي أدناها مرتبة، فإنَّ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمثل تحديين: أولهما في الأجل القريب والمتوسط ويتعلق بتنفيذها، أمَّا الثاني فيتعلق بتطور المنطقة الحرة هذه والانتقال بها إلى مرحلة أعلى من الاندماج الاقتصادي العربي وتحديداً إقامة اتحاد جمركي عربي والانتقال به إلى سوق عربية مشتركة.

_ لعل التعثر الذي أصاب المسيرة العربية والجهود التي بذلت لمواجهة واقع التشتت عن طريق المحاولات التكاملية في إطار جامعة الدول العربية، أدى إلى ظهور مستوى آخر من الانتظام والتعاون –خارج إطار الجامعة- والمتجسد في التجمعات العربية الإقليمية التي ظهرت في شكل مؤسسي حديث وأخذت بعداً هاماً داخل النظام العربي، تمثلت أساساً في تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي.

هدف الدراسة

ومن هنا، كان الهدف من هذا البحث الذي يقوم على افتراض أساسي مؤداه أنَّ الاقتصاد العربي، يتشكل بصورة أو بأخرى في إطار التحولات الاقتصادية العالمية، ويتأثر بها إما آجلاً أو عاجلاً، وعليه أن يبحث في تبنى الإستراتيجيات والآليات، التي يحصل من خلالها على أكبر مكسب ممكن من التفاعل مع العالم الخارجي، وبأقل المخاطر الممكنة.

وبالتالي يحاول البحث، الوقوف على:

- مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كونها تكاد تكون الفرصة الوحيدة المتاحة، حتى تكون الدُّول العربية جزءاً من حركة العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة، وما يحكمها من اتفاقيات ترعى حرية التجارة.

_ مزايا التجمعات العربية الإقليمية كآلية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي.

تقسيمات البحث

أولا: الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثانيا: نتائج تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ثالثا: مزايا التكامل الإقليمي العربي (التجمعات الإقليمية العربية).

أولا: الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تستند منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى عدد من الوثائق القانونية، التي أنشأت بموجبها، وتنظم العمل في إطارها وهذه الوثائق هي:[i]

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- لائحة فض المنازعات؛
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

1- الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تنص المادة الثانية من الاتفاقية على الأهداف التالية:[ii]

أ- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة، وفقاً للأسس الآتية:

- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء، من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.
- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة، المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.
- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية، لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.
- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

ب- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية، وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

ت- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.

ث- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.

ج- مراعاة الظروف الإنمائية، لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية، وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً.

ح- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

2- الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية، والتي تخص إعفاء السلع العربية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، ومن تلك السلع:[iii]

- السلع الزراعية والحيوانية، سواء في شكلها الأولي، أوبعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك؛
- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية، سواء في شكلها الأولي، أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع؛
- السلع نصف المصنعة والواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس، إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية؛
- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة، المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها؛
- السَّلع المصنعة التي يتفق عليها وفقاً للقوائم المعتمدة في المجلس.

3- البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، في شهر فيفري من العام 1997، قراراً تضمن الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والبرنامج التنفيذي لها خلال عشر سنوات تبدأ من أول جانفي 1998.[iv] متضمناً الأسس والقواعد والآليات التنفيذية.

أ- **القواعد والأسس:** يعتمد البرنامج التنفيذي في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خلال عشر سنوات (خفضت إلى7 سنوات) اعتباراً من 1/1/ 1998، على أهم القواعد و الأسس التالية: [v]

- يعتبر هذا البرنامج، إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى؛

- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدُّول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية؛

- تراعى الأحكام والقواعد الدُّولية، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدَّعم، وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج،كذلك تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق؛

- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، التي سوف ينطبق عليها الإعفاء التدريجي، هي السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1م، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب؛

- يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية، الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج؛

- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ب- **تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:** يعتمد البرنامج التنفيذي في تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف على ما يلي: [vi]

- تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة، بنسبة سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية، مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج، وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

– السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، وفقاً لأحكام الفقرتين 1 و2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛

– السلع العربية التي أقر إعفائها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ الاتفاقية.

وكان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية 13 التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 27 و28 مارس2001، قد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 212، بدراسة الإسراع في تخفيض معدلات التعريفة الجمركية بين الدول العربية، وإمكان إزالتها نهائياً عام 2005، وبناءًا عليه، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة العادية التاسعة والستون المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 11 – 14 فبراير 2002، قراراً رقم 1431 يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل سنوياً على النحو التالي:

10 % ابتداءً من 2003/1/1؛

20 % ابتداءً من 2004/1/1؛

20 % ابتداءً من 2005/1/1.

الجدول رقم(1): تقرير تحرير المبادلات (نسبة التخفيض)

السنوات / البيان	قبل 1965	في 1 جانفي						
		1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
الإعفاءات من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى								
منتجات من أصل نباتي أو حيواني و مواد أولية								
القائمة أ	100							
منتجات صناعية								
القائمة ب	25	35	45	55	65	75	100	-
القائمة ج	50	60	70	80	90	100	-	-
منتجات غير صناعية	-	10	20	30	40	60	80	100
التحرير من القيود الإدارية								
منتجات من أصل نباتي أو حيواني أو مواد أولية	-	20	40	60	80	100	-	-
منتجات صناعية	-	10	20	30	40	60	80	100

المصدر: عبد الحميد الإبراهيمي" أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1986، ص133.

ت- **القيود غير الجمركية:** لا تخضع السلع العربية المتبادلة في إطار البرنامج، إلى أي قيود جمركية تحت أي مسمى كان.[vii]

ث- **قواعد المنشأ:** يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس، وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها.

ج- **تبادل المعلومات والبيانات:** تتعهد الدُّول الأطراف، بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات، والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لها.

ح- **ارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى**: يتم التشاور بين الدول الأطراف، حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

خ- **تسوية المنازعات:** تمَّ التوصل بين الدول الأعضاء في المنطقة إلى وضع "لائحة للقواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". ومن أهم ما تمت مراعاته عند إعداد هذه اللائحة، هو السرعة في البت في المنازعات، ومن خلال مختصين في القانون التجاري مع مراعاة الحيدة والنزاهة، كما تمت مراعاة أن تكون اللائحة صالحة لفض المنازعات التجارية، سواء في مجال السلع أو الخدمات، بمعنى صلاحية تطبيقها على النزاعات التي تنشأ في إطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك الاتفاقية التي يجري حالياً إعدادها لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.*[viii]

4- إجراءات الانضمام والالتزامات المتعلقة بالعضوية: بلغ عدد الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى18 دولة عربية،وتشمل كلاً من: [ix] المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الأمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية الليبية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، جمهورية السودان، دولة فلسطين واليمن وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية. وذلك بعد إيداعها لهيكل التعريفة الجمركية الساري لديها حتى 1997/12/31م، وموافقة مجلس وزرائها على البرنامج التنفيذي، والتوجيهات الصادرة بذلك إلى كافة منافذها الجمركية، بتطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 10% على السلع العربية.

أمَّا الدول التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكانت قد أعلنت رغبتها بالانضمام، ومن المتوقع أن يتم انضمامها قريبا حيث تقدمت بطلبات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم الترحيب بها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، فتشمل كل من جيبوتي، الصومال، وجزر القمر. أمَّا الدّول التي انضمت إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، فقد بلغت عشرون دولة، تشمل جميع الدول العربية باستثناء، وجيبوتي وجزر القمر.

ويمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

أ- **الرسوم الجمركية:** إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع 10% سنويا، اعتباراً من عام 1998م، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك، والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.

ب- **الضرائب:** إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها، ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة، كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أوتحميل البضائع في الموانئ، وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة، كالضرائب على الدفاع، وحسب البرنامج التنفيذي، يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفة الجمركية، بهدف إخضاعها للتخفيض.

ت- **القيود الكمية:** وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فورًا، وهي الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة، كالرقابة على التحويلات، وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية، وبالتالي فإن المنطقة الحرة تفترض سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية، على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء، وقد وافقت دول الخليج الستة على هذا المبدأ. وقدمت البلدان الأخرى قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها.

ثانيا: نتائج تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1- واقع التجارة العربية الخارجية والبينية: قبل دراسة وتحليل التجارة البينية العربية، لا بد من ملاحظة حقيقتين اثنتين: أولهما أن جميع الأقطار العربية قد تبنت سياسة تطوير بدائل المستوردات، واتخذت مجموعة من السياسات والإجراءات الحمائية تعزيزاً لتطوير هذه الصناعات، وثانيهما أن جزءاً هاماً من إنتاج هذه الصناعات بل ومن الإنتاج الوطني، موجه بالأساس لتأمين احتياجات السوق الوطنية على حساب التصدير، وعليه فقد كان ذلك أحد أسباب انخفاض نسب المبادلات السلعية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية. هذا إذا ما استثنينا مادة النفط، التي تتمتع بظروف مختلفة عن بقية الصادرات العربية.

أ- التجارة الخارجية للدُّول العربية: ارتفعت قيمة التجارة الإجمالية للدُّول العربية في عام 2008م، حيث زادت الصادرات بنسبة 32.5 % لتبلغ حوالي 1,050 مليار دولار في عام 2008م مقارنة مع حوالي 792 مليار دولار في عام 2007م، كما ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى ما نسبته 6.7 % مقارنة مع نسبة 5.7 % في العام 2007م، ويلاحظ أن قيمة الصادرات العربية قد تضاعفت خلال السنوات الخمس الماضية للفترة 2004-2008.

ومن جانب الواردات العربية، فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 32.2 % في عام 2008م، مقارنة مع نسبة زيادة بلغت 32.5% في العام السابق. ولقد وصلت قيمة الواردات العربية إلى نحو 702 مليار دولار مقارنة بنحو 531 مليار دولار في العام 2007م، وازداد وزن الواردات العربية في الواردات العالمية ليبلغ 4.3 % مقارنة مع 3.8 % في عام 2007م.[x]

جدول رقم(2): التجارة الخارجية العربية الإجمالية2004-2008

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي(%)					متوسط معدل التغير في الفترة2004-2008
	2004	2005	2006	2007	*2008	2004	2005	2006	2007	*2008	
الصادرات العربية	403.3	559.6	681.0	792.3	1,049.8	31.9	38.7	21.7	16.3	32.5	27.0
الواردات العربية	288.5	348.9	400.6	530.7	701.6	34.2	20.9	14.8	32.5	32.2	24.9
الصادرات العالمية	9,133.2	10,370.5	12,005.2	13,808.9	15,735.4	16.8	13.5	15.8	15.0	14.0	14.6
الواردات العالمية	9,477.0	10,747.9	12,448.9	14,092.5	16,169.1	16.9	13.4	15.8	13.2	14.7	14.3
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية(%)	4.4	5.4	5.7	5.7	6.7						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية(%)	3.0	3.2	3.2	3.8	4.3						

*** بيانات أولية.**

المصادر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009، ومصادر وطنية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، 2009.

ويرجع ارتفاع قيمة الصادرات العربية بشكل رئيسي إلى الزيادة المطردة في أسعار النفط العالمية خلال الفترة جانفي– جويلية 2008م، حيث تصاعدت هذه الأسعار من مستوى 88.4 دولار للبرميل، ووصلت إلى أعلى مستوى لها في جويلية 2008م (131.2 دولار للبرميل)، ثم أخذت في التراجع بعد ذلك لتبلغ أدنى مستوى لها في ديسمبر 2008م (38.6 دولار للبرميل).[xi]

وبالنسبة للعوامل المؤثرة في زيادة قيمة الواردات العربية، فقد أتت هذه الزيادة لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي ودعم النمو الحاصل في معظم الدول العربية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد كل من النفط الخام بالنسبة للدُّول المستوردة له، والسلع الغذائية التي تعتبر غالبية الدُّول العربية مستورداً صافياً لها.

ب- تطور حجم التجارة العربية البينية: سجل متوسط قيمة التجارة البينية في عام2008م زيادة بنسبة 22.5%، ليصل إلى حوالي82.5 مليار دولار، وتعتبر نسبة الزيادة لعام 2008م أقل من متوسط الزيادة السنوية التي تحققت خلال الفترة 2004م-2007م. والتي تقدر بنسبة 25.8 %. وارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 22.9 %، لتبلغ 86.8 مليار دولار في نهاية عام 2008م، في حين ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 22. 2% لتصل إلى 78.2 مليار دولار.

جدول رقم (3):أداء التجارة البينية العربية2004-2008

	القيمة(مليار دولار)					معدل التغير السنوي(%)					معدل التغير السنوي للفترة 2004-2007 (%)
	2004	2005	2006	2007	2008*	2004	2005	2006	2007	2008*	
متوسط التجارة البينية العربية**	33.8	46.1	56.0	67.3	82.5	42.0	36.3	21.5	20.3	22.5	25.8
الصادرات البينية العربية	36.1	48.1	58.5	70.7	86.8	42.1	33.4	21.5	20.9	22.9	25.1
الواردات البينية العربية	31.5	44.0	53.5	64.0	78.2	41.9	39.7	21.5	19.7	22.2	26.7

*** بيانات أولية.**

****الصادرات البينية + الواردات البينية÷2.**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثامن، ص142.

وقد شكلت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية نسبة 8.3% في عام 2008م،وذلك مقارنة مع8.9% في العام السَّابق، وشكلت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية 11.1% في عام 2008م، مقارنة مع 12.1 % في العام السَّابق. ويعود تراجع أهمية الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية إلى أنَّ نسبة الزيادة في قيمة الصادرات الإجمالية تجاوزت نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية.

2- الأزمة المالية العالمية وتمويل التجارة العربية: شهد تمويل التجارة العربية تطورات هامة خلال عام 2008م، فبالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية في الربع الأخير من عام 2008م، وما ترتب عنه من انعكاسات سلبية على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المكون الرئيسي في الصادرات العربية الإجمالية، فقد أدى تفاقم الأزمة المالية العالمية منذ سبتمبر 2008م، إلى شح السيولة في الأسواق المالية وتقلص التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة العالمية. ولقد تأثرت أيضاً التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة العربية، إثر انكماش السيولة المتوفرة لدى المصارف العربية، وعزوف هذه المصارف عن المخاطرة والتفريط في الموارد المالية

المتاحة لديها.[xii] ولقد قام عدد من الدُّول العربية وكذلك مؤسسات التمويل العربية والإقليمية، بتوفير التسهيلات الائتمانية لتمويل التجارة.

من خلال ما تقدم؛ يتضح بأنَّ إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يعتبر خطوة متقدمة على طريق التعاون الاقتصادي العربي، بتهيئة البيئة التجارية البينية العربية الملائمة لاستغلال الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية بين بعضها البعض، وينتظر أن تؤدي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أيضاً إلى تنشيط البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشار يع المشتركة وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية، نتيجة التخفيض الجمركي وإلغاء العديد من الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل، والتي شكلت لفترة طويلة عاملاً معيقاً في تحسين الميزة التنافسية في عدد من الدُّول الأعضاء في المنطقة.

وبناءاً على ذلك؛ يصبح من الضروري أن للاقتصاديات العربية، أن تعمل بكل قوة نحو الانتهاء من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كمرحلة أولى لقيام السوق العربية المشتركة، وهي مرحلة لابد منها لقيام تكتل اقتصادي عربي، يتسم بالفعالية في مواجهة التحديات والتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

ثالثا: مزايا التكامل الإقليمي العربي (التجمعات الإقليمية العربية).

يأتي إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإتحاد المغرب العربي، كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المرحلية في سبيل الوحدة العربية الشاملة ومواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية والقائمة على أساس المنافسة.

1: التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي: كان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ماي 1981م، تتويجاً لمساعٍ جادة مؤمنة بأهدافه واعية بضرورته على كافة أصعدة العمل الفكري والسياسي منذ مطلع النصف الثاني من عقد السبعينات من القرن العشرين، من أجل الوصول إلى تكامل اقتصادي واجتماعي وسياسي، يجسد وحدة خليجية تتوفر لها جميع المقومات التاريخية والحضارية والبشرية والمادية لتكون قادرة على مواجهة كافة التحديات التي تواجه مسيرتها الحضارية، وتدرأ مختلف المخاطر التي تبرز لكيانها وبقائها أو لكيانات أعضائها وعلى مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.[xiii]

أ- الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي: تحدد المادة (الرابعة) من النظام الأساسي، أهداف مجلس التعاون فيما يلي:[xiv]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها؛
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني، في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وهذا ما يعطي صورة واضحة عن المكانة التي يحتلها التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كوسيلة لدمج اقتصادياتها، ويأتي الاهتمام بالتنسيق والتكامل، من واقع الاحتياجات الفعلية لتركيبة اقتصاديات دول المجلس، التي يعتمد معظمها على مصدر وحيد للدخل، وهو النفط الذي يشكل نسبة عالية من دخلها الوطني، ويتيح تكامل السوق بدول المجلس الفرصة لقيام العديد من المشاريع التي لم يكن بالإمكان قيامها في حالة السوق المجزأ.

كما وافق المجلس الأعلى في دورتيه السادسة والسابعة، على برنامج لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحـدة، الأمر الذي يعكس تصميم قادة دول المجلس على توسيع آفاق ومجالات العمل المشترك، ومنذ بدء تطبيق الاتفاقية، توالت خطوات تنفيذها من قبل الدول الأعضاء بالمجلس.[xv]

ب- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (1981م)**:** وقعت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 8جوان1981م، وقد تضمنت الاتفاقية:[xvi]

- السماح باستيراد وتصدير منتجات الدول الأعضاء، ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية وإعفائها من الرسوم، وتعتبر المنتجات وطنية، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، وعلى أن لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51%، ويعني ذلك قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء.

- وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي، تطبق تدريجيا خلال (05) سنوات من نفاذ الاتفاقية، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة الاتحاد الجمركي.

- تسهيل عبور منتجات الدُّول الأعضاء فيما بينها، وتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدُّول الأخرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة.

- إقامة المشاريع المشتركة، وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء، ووضع سياسات موحدة فيما يتعلق بالنفط، وتنسيق النشاط الصناعي والتنمية الصناعية وتوزيع الصناعة، فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية.

- التعاون الفني وفي مجال النقل والمواصلات، والتعاون المالي والنقدي، بما في ذلك العمل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشتركة، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية، للوصول إلى توحيد العملة، وبذلك يهدف المجلس إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية، وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي.

- التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي في ظل الاتفاقية الاقتصادية: من الأسس الرئيسية التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية، تحرير حركة الموارد الاقتصادية، بين الدول الأعضاء، بإزالة كافة القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، وتنسيق سياستها وعلاقتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية.

وما ورد في الاتفاقية الاقتصادية، يمكن تقسيمه إلى شقين فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الدُّول والتكتلات الإقليمية الأخرى. الأول يتعلق بالعلاقات التجارية بين دول المجلس نفسها، والآخر بعلاقتها التجارية بالدول والتكتلات الإقليمية الأخرى، وبصورة عامة يتسم التبادل التجاري بين دول المجلس بضآلته، قياساً إلى إجمالي حجم تجارتها الخارجية، وأن نسبة التجارة البينية لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال العشر سنوات (1985-1995م) حيث بقيت عند مستوى 6% من إجمالي التجارة الخارجية.[xvii]

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التجارة البينية، لم ترتفع ارتفاعاً ملموساً بعد التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1983م، حيث ارتفعت من حوالي 4% في الفترة (1980-1983م) إلى حوالي 8% عام 2000م ويمكن في واقع الأمر، إرجاع قسم كبير من هذه التجارة إلى التطور الكمي، والنوعي، الذي شهدته اقتصاديات دول المجلس خلال هذه الفترة.[xviii]

ج- إنجازات مجلس التعاون الخليجي وآفاقه المستقبلية أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط، ديسمبر 2001م)، الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، وقد نقلت الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، كما أنها أكثر شمولية بمعالجتها للموضوعات التالية**:**

- الاتحاد النقدي والعملة الموحدة: يشكل الإتحاد النقدي اللبنة الأخيرة في مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وباكتماله تصبح الدول الأعضاء فعليا كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي. ونظراً للطبيعة

الإستراتيجية لمشروع الإتحاد النقدي، فإن من المتوقع أن تتحقق من خلاله منافع قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل.

وستجسد العملة الموحدة هوية اقتصادية واحدة للدول الأعضاء، وترجمة للإخاء السياسي والقيم المشتركة لمواطنيها، ناهيك عن أنها رمز للتكامل وخطوة عملية لتحقيق المواطنة الخليجية، كما أن الإتحاد النقدي ، سيزيد من الحضور والتأثير العالمي للدول الأعضاء في المحافل الدولية ومؤسسات صنع القرار الاقتصادي العالمي.

و يؤمل أن يحقق التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون العديد من المكاسب على الصعيد الاقتصادي ومنها:

* تنويع خيارات السياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف؛
* تطوير البنية المؤسساتية للسياسات الاقتصادية المشتركة؛
* تعزيز الاستقرار المالي والنقدي؛
* تخفيض تكاليف رسوم تحويل العملات والرسوم المصرفية الأخرى؛
* جاذبية اقتصاديات الدول الأعضاء للاستثمار المحلي والأجنبي، لاتساع السوق وارتفاع القوة الشرائية لسكان دول المنطقة، وانخفاض المخاطر الاقتصادية على المستثمرين لتكتل دول المجلس في منطقة عملة واحدة؛
* ارتفاع حجم البينية بين دول المجلس في المعاملات التجارية بسبب انتفاء مخاطر تقلبات العملة وتكاليف المعاملات للمصدرين والموردين؛
* استقرار معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار؛
* تعزيز ممارسات الانضباط المالي من خلال مراقبة عجز الموازنات العامة، ومستوى الدين العام؛
* توسيع جغرافية القطاع المالي، مما يوجد فرصاً أكبر للممولين والمستفيدين من التمويل.
* سهولة الاندماج والاستحواذ.

- الإتحاد الجمركي في الإطارين الإقليمي والدولي: تعتبر تجربة الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، من التجارب الناجحة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أصبحت دول المجلس بعد اتفاقها على قيام الاتحاد الجمركي في عام 2003م، ضمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي، تستوفى فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها.

ومنذ ذلك التاريخ طبق الاتحاد الجمركي الخليجي التعريفة الجمركية الموحدة، بواقع 5%على السلع المستوردة من خارج الدول الأعضاء. وفضلاً عن قيام الاتحاد الجمركي الخليجي، أصبحت نظم التجارة الخارجية لدول المجلس أكثر اتساقاً مع الاتجاهات العالمية، نحو تسارع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي تتمتع بالقدرة على تنمية التجارة والاستثمار، وبوضع أفضل للاستفادة من المشاركة في النظام التجاري العالمي.[xix]

جدول رقم(4): مؤشرات أساسية عن التدفقات التجارية والاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2009م.

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس	الاتحاد الأوروبي
قيمة الصادرات - سلع (فوب - مليون دولار)	192,193	12,052	189,701	27,648	45,355	50,306	517,254	4,587,6
الحصة في الصادرات العالمية للسلع (%)	1.54	0.10	1.52	0.22	0.36	0.40	4.14	36.73
قيمة الواردات - سلع (فوب - مليون دولار)	170,514	10,863	95,568	20,437	24,922	17,909	340,212	4,732,655
الحصة في الواردات العالمية للسلع (%)	1.34	0.09	0.75	0.16	0.20	0.14	2.68	37.32
قيمة الصادرات - خدمات (مليون دولار)	9,503	3,653	9,335	1,974	3,453	10,385	38,302	1,527,600
الحصة في الصادرات العالمية للخدمات (%)	0.28	0.11	0.28	0.06	0.10	0.31	1.14	45.60
حصة صادرات الخدمات في إجمالي صادرات(السلع + الخدمات) (%)	4.7	23.3	4.7	6.7	7.1	17.1	6.9	25.0
قيمة الواردات - خدمات (مليون دولار)	36,799	1,741	45,540	6,122	7,222	11,100	108,524	1,329,100
الحصة في الواردات العالمية للخدمات (%)	1.17	0.06	1.45	0.19	0.23	0.35	3.45	42.29
حصة واردات الخدمات في إجمالي واردات(السلع + الخدمات) (%)	22.1	11.9	38.8	27.4	42.5	41.5	31.3	21.9
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل (مليون دولار)	4,003	257	35,514	2,211	8,722	145	50,851	361,949
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	225,631	20,595	369,178	46,115	98,313	109,482	869,314	16,429,63
الحصة في الناتج المحلي العالمي (%)	0.29	0.03	0.61	0.06	0.09	0.18	1.26	28.7
عدد السكان (مليون نسمة)	5.066	1.215	25.373	3.173	1.639	3.657	40.123	498.313
متوسط نصيب الفرد للناتج المحلي الإجمالي (دولار)	44,538	16,951	14,550	14,534	59,984	29,938	21,666	32,971

المصدر: صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة)، الأمم المتحدة (قاعدة بيانات UNSTAT)، ومنظمة الاونكتاد (تقرير الاستثمار في العالم)، ومصادر وطنية أخرى.

د- السُّوق الخليجية المشتركة: انتقل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة أكثر تقدماً، بعد أن أقرت قمة ملوك ورؤساء دول المجلس في الدوحة في نهاية عام 2007م، إعلان السُّوق الخليجية المشتركة اعتباراً من جانفي 2008م.

وتركزت جهود استكمال السُّوق الخليجية المشتركة في مرحلتها المتقدمة على تعميق تحرير حركة الخدمات، وحرية تنقل المواطنين الخليجيين، مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدُّول الأعضاء،

والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال، وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدُّول الأعضاء. وقد ازدادت في الآونة الأخيرة وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون، وذلك بعد أن قامت الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية الاتحاد النقدي بالمصادقة عليها، وإنشاء المجلس النقدي خلال العام الحالي.[xx]

ه- حرية حركة السِّلع: تضاعفت قيمة التجارة البينية الخليجية بحوالي خمس مرات بين عامي 1982م و2009م، حيث بلغ متوسطها* نحو 24 مليار دولار في عام 2009م. أما من حيث الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لدول مجلس التعاون، فقد شكلت حصة الصادرات البينية نحو 6% من الصادرات الخليجية في عام 2009م.

الشكل رقم (1): أهمية الصادرات البينية غير النفطية في الصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي 2009م

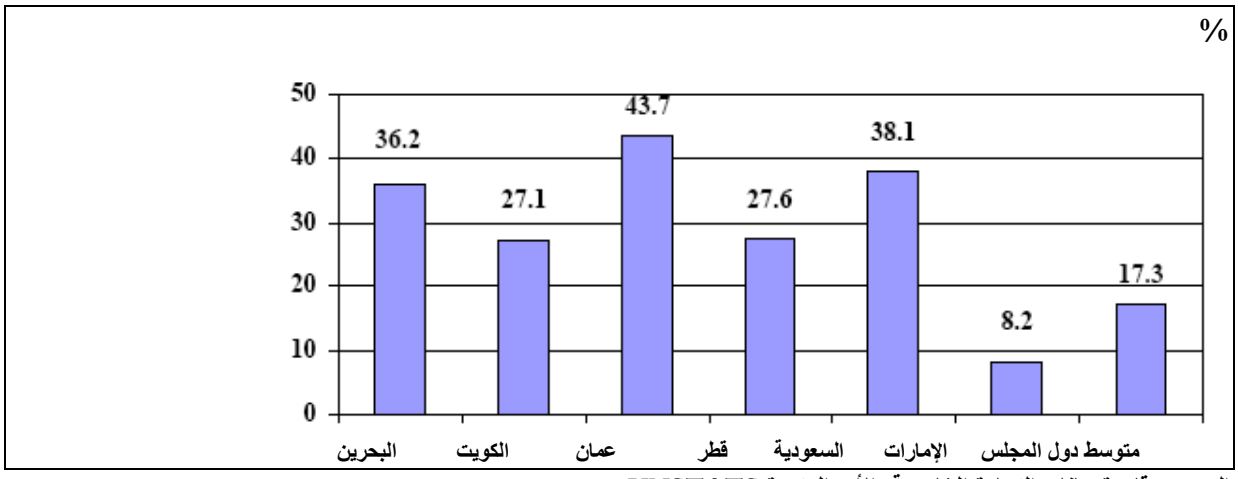

المصدر: قاعدة بيانات التجارة الخارجية، الأمم المتحدة.UNSTATS

غير أن حصة الصادرات البينية الخليجية غير النفطية تزيد كثيراً عند احتسابها كنسبة للصادرات الخليجية غير النفطية، لتبلغ نحو 17% في المتوسط في عام 2009م، وتتراوح بين نحو 8% بالنسبة للإمارات ونحو 44% بالنسبة لعمان.

و- حرية حركة الخدمات: وفي مجال حرية حركة الخدمات، فقد أزيل الشق الأكبر من الحواجز أمام حق التواجد التجاري، حيث أصبح مسموحاً للبنوك فتح فروع لها في الدول الأعضاء، كما تزايد عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية. غير أن حرية حركة الخدمات بين دول المجلس لا تزال تعترضها إجراءات القطاع العام، واستخدام التدابير كالقوائم السلبية التي تحكم الاستثمار الخاص في العديد من الأنشطة النفطية وغير النفطية.[xxi]

ن- العلاقات الاقتصادية مع باقي الدُّول العربية: بعد اتفاق دول المجلس على تعريفة جمركية موحدة، وتحديد موعد قيام الاتحاد الجمركي، ورغبة منها في التأكيد على أنها تعمل كمجموعة واحدة لتعميق أواصر التعاون مع الدول العربية ، باعتبارها العمق الاستراتيجي لدول المجلس في مواجهة التكتلات الدولية، وافق المجلس الوزاري في دورته الثامنة والسبعين (مارس 2001م)، وبناءً على توصية لجنة التعاون المالي والاقتصادي، على دخول دول المجلس بشكل جماعي في مفاوضات مباشرة مع أهم الشركاء التجاريين في الدول العربية،

للوصول إلى الإعفاء المتبادل الكامل لجميع السلع، وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بين دول المجلس وهذه الدُّول.
وتنفيذاً لذلك، انضمت جميع دول المجلس إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005م، وتم التوقيع في عام 2004م على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس والجمهورية اللبنانية، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية مماثلة مع الجمهورية السورية، ولم يتم التوقيع النهائي على هذه الاتفاقية بعد. كما أن هناك اتصالات جارية بين دول المجلس كمجموعة وبعض الدول العربية الأخرى للنظر في الآلية المناسبة لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وهذه الدول.[xxii]

2- التكامل الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي: ظهر إلى الوجود إتحاد المغرب العربي في فيفري 1989م، والذي يهدف إلى تنسيق وتوحيد الجهود، من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي، ومواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية والقائمة على أساس المنافسة.
ومنذ نشأته وهو يعاني من أسباب القصور والعثرات التي حدت من اندفاعه، وذلك بسبب صعوبة التوفيق بين الرغبة في خلق تكامل اقتصادي بين دول الاتحاد، وبين تباين موافق أنظمة الحكم، وتعثر عملية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين تلك الدول، والتي تعتبر إحدى الآليات الأساسية للاندماج الاقتصادي.
أ- مراحل تشكيل الوحدة الاقتصادية بين الدول المغاربية: في 23جويلية 1990م بزرالدة الجزائرية، التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني إستراتجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي وصار هدف الاتحاد المغاربي تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء على أن يتم الوصول إلى هذه الوحدة حسب هذه الإستراتجية عبر ثلاث مراحل ابتدائية:
المرحلة الأولى (1992-1995**):** إنشاء منطقة تبادل حر عبر الإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفة.
المرحلة الثانية (1996-1999): إنشاء اتحاد جمركي، يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة، تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالنسبة للسُّوق.
المرحلة الثالثة: ابتداء من سنة 2000م، تأسيس اتحاد اقتصادي في بلدان المغرب العربي الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل، والذي سيتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في البلدان الأعضاء.
في نفس الإطار تم إبرام معاهد متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية، والتي تضمنت ما يلي:[xxiii]
- التعجيل بإقامة اتحاد جمركي، استعدادا لتحقيق سوق مشتركة زراعية مغاربية؛
- إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة ذات المصدر والمنشأ المحلي، من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم المماثلة، باستثناء الضرائب والرسوم على الإنتاج المحلي في كل بلد من بلدان الإتحاد؛
- تأسيس لجنة مكلفة **بالأمن الغذائي**، بوضع قوائم المنتجات الزراعية المعفاة من كل إجراء تعريفي.
أما المعاهدة الثانية فتتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية، التي أبرمت في 10 مارس 1991م، بين بلدان اتحاد المغرب العربي والتي ركزت على ما يلي:
- إعفاء المنتجات المتبادلة، ذات المصدر والمنشأ المحلي من الحقوق الجمركية، الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عند الاستيراد؛
- إعفاء المنتجات المتبادلة، ذات المصدر والمنشأ المحلي والمحددة في قوائم، من كل الإجراءات غير التعريفية وتوسع هذه القوائم تدريجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية، الصحة والأمن السارية لدى البلد المستورد.
وامتداداً لمعاهدة مراكش، تم إبرام عدة اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية، حيث نسجل الاتفاقية المبرمة بين تونس والمغرب التي دخلت حيز التنفيذ في 16 ماس 1999م، والتي نصت على إنشاء منطقة تبادل

حر بين الطرفين خلال فترة انتقالية تمتد إلى غاية ديسمبر2007م، وبيان التفكيك التعريفي قد تم وضعه حسب حساسية وطبيعة المنتجات الموجودة في القوائم الملحقة للاتفاقية.
وقد عرف كذلك **الإطار القانوني للمبادلات المغربية-التونسية،** إبرام اتفاقيات، منها بروتوكول التعاون التقني المبرم بين وزارة الصناعة، التجارة والحرف المغربية ووزارة التجارة التونسية (1998م)، اتفاقية بين المركز المغربي لترقية الصادرات ونظيره التونسي (1981م)، إضافة إلى القانون الداخلي المنظم لغرفة التجارة والصناعة المشتركة المغربية التونسية (1987م).
أما **الإطار القانوني للمبادلات بين الجزائر وتونس** فهو منظم من خلال الاتفاقية التجارية (1981م)، مكملة باتفاقية متممة (1984م)، المتعلقة بالإعفاء من حقوق الجمارك والرسوم ذات نفس الأثر بالنسبة للمنتجات من مصدر محلي لها معدل تكامل أدنى يقدر بـ50%.
أما بالنسبة **للجزائر والمغرب،** فقد تم توقيع اتفاقاً تجاريا وتعريفياً في 14 مارس 1989م، يؤسس التقديم المتبادل للتعريفات التفضيلية بعنوان المنتجات المحلية المتبادلة بين البلدين، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 06 فيفري 1990م، والذي نص على إعفاء كل المنتجات المتبادلة من حقوق الجمارك والرسوم المماثلة.
ب- الأهداف: نصَّت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي باعتباره منظمة إقليمية على الأهداف التالية:
-توثيق أواصر الأخوة، التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض، وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.
وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أنَّ السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية: [xxiv]
- **في الميدان الدولي**: تحقيق الوفاق بين الدُّول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- **في ميدان الدفاع:** صيانة استقلال كل دولة من الدُّول الأعضاء.
- **في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.[xxv]
- **في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدُّول الأعضاء.

ت- المبادلات التجارية البينية المغاربية: اعتمدت البلدان المغاربية المركزية منذ استقلالها (تونس، الجزائر، المغرب)[xxvi] نماذج اقتصادية موجهة، تتميز بالتركيز على تصدير المواد الأولية، زيادة على المعدلات المرتفعة للأمية، ونقص لليد العاملة المؤهلة في قطاع الصناعة، مع وجود قطاع زراعي يعتمد على وسائل بدائية في الإنتاج، وكانت الدولة هي المسؤول الوحيد على تمويل الاقتصاد وإعادة توزيع الدخول.
تميزت اقتصاديات دول المغرب العربي؛ بالضعف الكبير في تنوع جهازها الإنتاجي، رغم وجود إمكانيات لا بأس بها في امتلاك الموارد الطبيعية الطاقوية والزراعية، زيادة على توافر اليد العاملة المؤهلة نسبيا في قطاع النسيج وصناعة الألبسة بالنسبة لتونس والمغرب، وكانت الاختيارات السياسية والاقتصادية المعتمدة من طرف

الدول المغاربية، سببا في إحداث اختلال على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وعلى مستوى التوازنات الاقتصادية، وهذا من جراء المزج بين نموذج إحلال الواردات في الصناعات التحويلية من جهة، وتطوير الصادرات في الصناعات الاستخراجية من جهة أخرى. وقد ساهمت أزمة المديونية الخارجية بالنسبة للجزائر والمغرب في تعميق الفجوة، وكذلك أزمة أسعار البترول بالنسبة للجزائر في منتصف عقد الثمانينات (1986م).

خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، بدأ التفكير الجاد للخروج من هذه المتاعب الاقتصادية والاجتماعية، الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي، والتقليص من تدخل الدول في الحياة الاقتصادية، وتبني نماذج جديدة وإصلاحات على منظوماتها الاقتصادية، معتمدة في ذلك على استقلالية المؤسسات العمومية، والانفتاح على العالم الخارجي، والدخول في اقتصاديات السوق.

وتخفيفا من عبء المديونية الخارجية الذي أثقل كاهل الدول المغاربية، ورغبة منها في تطوير برامجها الاقتصادية والخروج من الأزمة، تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإبرام اتفاقيات معه، عن طريق برامج وسياسات التعديل الهيكلي لاقتصادياتها، مقابل برامج لإعادة جدولة ديونها الخارجية، فكانت المغرب أول البلدان المغاربية التي تعاملت مع الصندوق بغرض جدولة ديونها عام 1983م، ثم تبعتها الجزائر على مرحلتين 1994 و1995م.

ونتيجة للتقارب الجغرافي للبلدان المغاربية مع البلدان الأوروبية التي وجدت تسهيلات في دخول رأس المال الأجنبي للدُّول المغاربية. بدأت الصناعة تنتعش حيث انتقلت نسبة صادرات الصناعات النسيجية من مجموع الصادرات إلى 24% للمغرب و41% لتونس عام 2000م مقابل ما كانت عليه 8% للمغرب، و35% لتونس عام 1990م، زيادة لاستقطابها، نسبا عالية من اليد العاملة حيث بلغت 50% لتونس، و40% للمغرب عام 2000م.

وقد ساهمت الإصلاحات التي اعتمدت على السياسات النقدية في تحسين المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي للبلدان المغاربية فالتحسن الذي حققته الدول المغاربية على أرصدتها الجارية واحتياطات الصرف، انعكس بالإيجاب على اقتصادياتها، بحيث ساهمت احتياطات الصرف المحقق بالعملة الصعبة 3.8 و 1.5 مليار دولار بالنسبة للمغرب وتونس على التوالي خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، مقابل 0.4 و0.7 مليار دولار خلال الثمانينات من القرن العشرين في تخفيف المديونية الخارجية للمغرب على سبيل المثال من 91% نسبة الناتج الحالي الإجمالي عام 1989م إلى 56% عام 1999م. [xxvii]

الجدول رقم (5): المبادلات التجارية البينية المغاربية

البلد	التصدير نحو بلدان الاتحاد الأوروبي	الاستيراد من بلدان الاتحاد
الجزائر	مواد أولية: أكثر من 50 % مكونة من محروقات والغاز مواد أساسية للاستغلال الصناعي، مشتقات الحديد، كبريت، الجبس. وبدرجة أقل: منتجات مصنعة: معدات نقل، معدات فلاحيه. منتجات الصناعية الكيمائية (للاستغلال المنزلي)	المواد الأولية غير الغذائية وغير الطاقوية: رصاص، خيوط، نسيج منتجات مصنعة، إسمنت مشتقات الحديد، منتجات الصيد البحري.
المغرب	منتجات مصنعة: خيوط نسيج أدوية، ملابس وأحذية مواد غذائية (مصبرات ومعلبات)(أسماك، خضر وفواكه) وبدرجة أقل : مواد أولية (رصاص، فوسفات)	منتجات تامة : إلكترومنزلية، جرارات فلاحيه منتجات نصف مصنعة : إسمنت ومشتقات الحديد.
تونس	منتجات مصنعة مشتقات الحديد، معدات النقل، النسيج منتجات الصناعة الغذائية، عجائن، مبصرات.	مشتقات البترول ووقود
ليبيا	بترول إعادة تصدير مواد مصنعة	سلع مصنعة، منتجات صناعة الغذائية، نسيج.
موريتانيا	منتجات الصديدية طازجة أو مجمدة	بترول خام، بنزين، غاز مشتقات الحديد الصلب، مواد غذائية منتجات مصنعة (أثاث، أدوية) ملابس، أحذية، عطور، قطع غيار

المصدر: شامي رشيدة "المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007، ص266.

ومن خلال الجدول نلاحظ ثقل المواد الأولية الموجهة للتصدير، وبالمقابل ضعف المنتجات المصنعة الموجهة للتصدير وذلك راجع إلى ضعف المستوى التنافسي في السلع المصنعة المغاربية. وتبقى التجارة المغاربية البينية دون مستوى طموحات شعوب المنطقة، ونسبة 0.95% من إجمالي المبادلات المغاربية سنة 1990 و4.05% سنة 1994 تبقى نسب جد ضعيفة. واللجوء إلى الاتحاد الأوربي حتمية لا مفر منها بحكم الموقع الجغرافي والتقارب التاريخي لكنها لا تعوض النقص في المبادلات بين الأقطار الأشقاء التي تعترضها عدة حواجز وصعوبات داخلية وخارجية تتمثل في المنافسة الشديدة للسلع والمتأتية من خارج المغرب العربي، كذلك يمكن إرجاع ذلك إلى ضعف التنسيق في مجال التشريع الاقتصادي من تعريفات جمركية ونقل وغموض الاتفاقيات التجارية وعدم تجسيدها على أرض الواقع.

ث- معوقات العمل المغاربي المشترك: بعد أكثر من ست سنوات على تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من الرباط، تمكنت الدول الأعضاء من إعادة إحيائه، بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي18 و19 مارس2001؛ وقضية الصحراء الغربية لم تكن منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي ضمن جدول الاجتماعات المغاربية، إلا أنها ألقت بظلالها على هذا اللقاء رغم تأكيد الأطراف على أنَّ هذه القضية في يد الأمم المتحدة.

وبغض النظر عن مستواها، فإنَّ مشاركة المغرب في الاجتماع الجزائري، تعد تغيراً في سياسته تجاه الاتحاد المغاربي، وربما تعكس قبوله بمناقشة بعض الملفات مع الجزائر، دون إقحام قضية الصحراء الغربية في كل التفاصيل والمناسبات، خاصة أن المغرب جمد عضويته في الإتحاد بحجة موقف الجزائر المناوئ لمصالحه فيما يخص قضية الصحراء.

أما فيما يتعلق بانضمام مصر إلى الإتحاد، فإنَّ هذه الأخيرة قدمت طلباً بهذا الخصوص، وقد أحيل إلى الهيئة القانونية للنظر فيه، إلاَّ أن بعض أعضاء الاتحاد مثل تونس تفضل تنشيط مؤسسات اتحاد المغرب العربي قبل انضمام مصر إليه، لكنه لم يتم الاتفاق على جدول زمني للقمة المغاربية، التي طال انتظارها منذ عام 1995.

والحقيقة؛ أن شلل الإتحاد بدأ قبل قرار المغرب تجميد مؤسساته، إذ رفضت ليبيا في فيفري 1995 تسلم رئاسة الإتحاد، احتجاجاً على تقيد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها، فعادت رئاسته إلى الجزائر، وجاءت الأزمة المغربية الجزائرية في عام 1995/1994، لتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي المحتضر أصلاً عندما جمد المغرب رسميا عضويته احتجاجا على ما أسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية)، وهذه الأزمة تظهر مدى هشاشة البنية الإقليمية المغاربية، إذ رجعت المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد.

ومن جهة أخرى؛ هناك من يرى بأنَّ تبني فكرة المغرب العربي منذ البداية كان قصوراً وخطأ استراتيجي قد يكون مبرراً للظروف الاقتصادية والسياسية القائمة آنذاك؛[xxviii] والتي نذكر منها ما يلي:

-المعوقات المؤسساتية وغلبة الهاجس السياسي: يتميز اتحاد المغرب العربي، بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، إذ يبدو جلياً أن عقدة السيادة وتبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات، وأيضاً غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي، حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي.

كما أنَّ أحكام معاهدة مراكش، تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ أي اتفاقية، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي، صادقت الجزائر على29، وصادقت تونس على27، وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط. وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس. ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات، بمجرد تصديق غالبية الدول عليها، وقد درس الوزراء في اجتماعهم في

مارس2001 في الجزائر، اقتراح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعدة الإجماع، ولكن هذه القضية أحيلت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغاربية.
والأزمة الجزائرية المغربية، تعكس مدى ضعف الإتحاد المغاربي وعجزه سياسياً واقتصادياً، **تعد هذه المعوقات في العلاقات الجزائرية المغربية، من أهم وأبرز معوقات العمل المغاربي المشترك، إذ من غير الممكن بناء المغرب العربي بدون الجزائر أو بدون المغرب، بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي، فهما الفاعلان الأكثر نفوذاً في المنطقة، وعليه أصبحت عملياً معوقات العمل المغاربي المشترك، وهذه المعوقات الثنائية ذات الثقل المتعدد الأطراف، يمكن أن تتلخص في الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي، والقضايا العالقة لإعادة فتح الحدود، ونزاع الصحراء الغربية.**
و**قضية الصحراء الغربية** كانت موجودة قبل تشكيله، لكن ذلك لم يجعلها عائقاً أمام عمل هذا الاتحاد،[xxix] كما ألقت **قضية لوكربي** بظلالها على اتحاد المغرب العربي، كأحد المؤثرات في عملية تفعيل مسيرة الاتحاد، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار دور ليبيا من حيث نظامها السياسي وأيديولوجيتها وتأكيدها الدائم والمستمر على النهج الوحدوي والعربي القومي، وسعيها لتوحيد الشعوب العربية في بناء وإحياء اتحاد المغرب العربي، والدفع به إلى مرحلة الوحدة والتكامل.
غير أن موقف دول الاتحاد طيلة سنوات الحصار المفروض على ليبيا من قبل الدول الغربية الاستعمارية بسبب هذه القضية، أدَّى إلى فتور الحماس الليبي المعهود.[xxx]

- الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربية: تتميز اقتصاديات الدول المغاربية بفقر تنوعها، حيث تعتمد أساساً على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات؛ والمحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساساً) والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية) بالنسبة للمغرب، كما أنها اقتصادية تبادلية، بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جداً (التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا)، وهذا يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع الاقتصادي فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.[xxxi]
وتعاني المنطقة المغاربية من بطالة قياسية تفاقمت بسبب الضغط السكاني، مما يتطلب إيجاد حجم أكبر في فرص العمل للتخفيف من حدة البطالة، هذا بالإضافة إلى أن ثقل المديونية على دول الاتحاد أضحى من أهم العوامل السلبية على مستويات النمو والتنمية.[xxxii]

- الاستقطاب التجاري الأوروبي للمبادلات التجارية المغاربية: الاستقطاب الجغرافي لتجارة بلد ما، يجعل اقتصاده معرضاً للصدمات الخارجية، حيث يستخدم حجم المبادلات لأغراض سياسية، خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية كالمواد الغذائية، وتتميز الاقتصاديات المغاربية باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوروبي، حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70% من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي. وإذا كانت أوروبا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغاربية، فإنَّ المغرب العربي لا يمثل إلَّا حوالي 2% من المبادلات الأوروبية مع العالم، **وما يثير التساؤل؛ هو لماذا تبقى اقتصاديات المغرب العربي تحت رحمة هذا الاستقطاب الجغرافي الأوروبي لمبادلاتها رغم تحرير التجارة العالمية؟.**

ج-آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي كجزء من التكامل الاقتصادي العربي:

-إستراتيجية التنمية ودور القطاع الخاص: ترتكز هذه الإستراتيجية على إيجاد السبل والآليات الكفيلة بتحقيق وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية من أجل تحقيق أكبر قدر من الانسجام والتنسيق بين القطاعات، التي يمكن استهدافها لتلبية الحاجيات الأساسية للجهاز الإنتاجي من جهة، وإشباع الرغبات الاستهلاكية المتنامية من جانب آخر.[xxxiii]

- إستراتيجية التكامل المغاربي والعربي من أجل ترقية الزراعة المغاربية وتحقيق الأمن الغذائي: هذه الإستراتيجية؛ ينبغي أن تكون مبنية على مجموعة من الأسس والمقومات الأساسية، القابلة للتحقق والتجسيد على أرض الواقع بشكل تدريجي، بدءاً بصياغة الأهداف في إطار القدرات والإمكانيات المتاحة، من خلال دراسة

تقنية واقتصادية لهياكل الإنتاج، ثم صياغة مراحل الإستراتيجية مع التركيز على العامل الزمني بالدرجة الأولى، ومن ثم مراجعة ومراقبة مدى تنفيذ هذه المراحل، والبحث عن الأسباب التي حالت دون تحقيق بعض أهداف الإستراتيجية والاستفادة منها في المستقبل.

- التعاون التجاري والجمركي للدُّول المغاربية: في لقاء ليبيا في مارس 1991، تم التوقيع على جملة من الاتفاقيات التجارية والجمركية، تهدف كلها إلى ترقية المبادلات التجارية، والاستفادة من المزايا التعريفية للمنتجين المغاربة نصت على:[xxxiv]

* إعفاء السلع ذات المنشأ المغاربي، من كل الرسوم والحقوق الجمركية.
* تخضع المنتجات المغاربية ذات المدخلات المستوردة من دول الاتحاد الأوربي إلى رسم تعويض بـ17.5%.
* على الدول المغاربية أن تحدد قائمة السلع المعفاة من الإجراءات غير الضريبية على أن توسع هذه القائمة تدريجيا إلى أن تصل كل السلع التي تخضع إلى إجراءات غير ضريبية.
* وتقضي المادة 11 من اتفاقية التعاون الجمركي بين دول الاتحاد، على إمكانية لجوء أحد الأطراف إلى إجراءات وقائية في حالة اضطرابات في أحد القطاعات.
* احترام كل قواعد المنافسة النزيهة بعيدا عن سياسة الإغراق وإعانات التصدير.

وقد شمل الاتفاق الجمركي بين الدول المغاربية، جملة من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في السلع التي تستفيد من إعفاء جمركي تام، يمكن ذكر أهم هذه الشروط:

* تستفيد سلعة من كل الإجراءات التعريفية وغير التعريفية إذا كانت ذات منشأ مغاربي ولم تتعرض لأي تحويل.
* السلع الصناعية التي تحتوي على قيمة مضافة لا تقل عن 40% من قيمة السلعة، أو أن تصل نسبة المواد الأولية المحلية 60% من أصل السلعة.
* الاتفاق بشأن تطبيق تعريفة جمركية موحدة قبل نهاية 1996.
* وفي المجال التجاري تم الاتفاق على إنشاء نظام الواردات والصادرات، وإعداد مدونة جمركية قبل1991، ومنح المعاملة الوطنية لكل المتعاملين الاقتصاديين في المغرب العربي وضمان المنافسة النزيهة بين المنتجين المغاربة.

إنَّ الأسباب السياسية التي كانت وراء تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي مازالت قائمة، ولكن الدُّول الأعضاء لا سيما المغرب الذي كان وراء تجميد هياكل الاتحاد، يشارك اليوم في محاولات تفعيلها، ويمكن تلخيص أهم هذه المحاولات في النقاط التالية:

- بدأ اتحاد المغرب العربي قبل مشاريع إقليمية أخرى بسنوات، مثل مشروعي الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية، واتحاد دول الصحراء والسَّاحل، لكنه بقي جسداً بلا روح، فيما نشط أعضاؤه بقوة في المشاريع الإقليمية المذكورة. فدول المغرب العربي، لا سيما المغرب وتونس راهنت على مشروع الشرق أوسطية مثل دول عربية مشرقية، ولعبت دوراً في دفع مسيرة مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وطور المغرب في ظرف قياسي مبادلاته مع إسرائيل فيما عجز (لسبب أو لآخر) عن تطوير مبادلاته مع جيرانه المغاربة.
- اتفق وزراء الاقتصاد والمالية في الاتحاد في مارس 2002، على إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار برأس مال قدره 500 مليون دولار[xxxv]، ويعد هذا تمهيداً لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية، وأهمية مثل هذه المصارف تكمن في إنشاء بنية اقتصادية مغاربية حقيقية، وتسهيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وعليه فإنشاء هذا المصرف، قد يؤدي مستقبلاً إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملاً لتطوير المبادلات البينية المغاربية.

- أن الدول المغاربية التي تسرعت لإبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة تونس والمغرب أدركت سريعاً أن هذه الاتفاقات غير متوازنة وهي في صالح الاتحاد الأوروبي الذي فرض عليها إرادته.

وعليه نقترح أن تتجه دول الاتحاد المغاربي إلى تقوية التجارة البينية فيما بينها، وتوسيع الاتحاد ليشمل دول شمال إفريقيا.

3- التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون العربي: أنشئ مجلس التعاون العربي بموجب اتفاقية إنشاء وقعها قادة كل من العراق ومصر والأردن واليمن، وأعلن عنها في 16 فيفري 1989م، وذلك في نطاق الجامعة العربية، كما أشارت لذلك المادة الأولى من الاتفاقية، وفي إطار المادة التاسعة من ميثاق الجامعة التي تبيح قيام تعاون أوثق وروابط أقوى وعقد اتفاقات تحقق أغراض الميثاق ومقاصده.

أ- دوافع إنشاء مجلس التعاون العربي: تختلف دوافع كل دولة من الدول الأعضاء في المجلس طبقاً لأوضاعها وظروفها في الساحة العربية وقت إنشاء المجلس، كالآتي:

- **العراق:** على الرغم من أنَّ العراق يعتبر إحدى الدُّول الخليجية، إلَّا أنَّه لا يُنتظر انضمامه إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك لأنَّ الدَّافع الأساسي؛ هو عدم دعوته للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي عند تأسيسه في 25ماي1981م، الذي يضم دولاً ذات نظم حكم تختلف عن النظام الجمهوري العراقي.
- **الأردن:** رغبة الأردن في الارتباط بدول البحر الأحمر، ومنها مصر واليمن، حيث يعتبر البحر الأحمر المخرج الوحيد لتجارة الأردن إلى العالم الخارجي.
- **مصر:** رغبة مصر في توطيد علاقاتها بالدول العربية، التي كانت قد قطعت مع عدد منها، في عهد الرئيس السابق أنور السَّادات، عقب توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل في أفريل عام 1979م.

كذلك؛ وجود جمود نسبي في علاقات مصر مع جيرانها، فمن جهة الغرب ساءت العلاقات بينها وبين ليبيا في الماضي، مما أدى إلى الصراع المسلح بين البلدين، ومن جهة الجنوب توترت العلاقات مع السُّودان، نظراً لتجميد اتفاقيات التكامل وميثاق الإخاء بين البلدين، مع تزايد السيطرة والنفوذ الليبي في السُّودان.

وأبقت الاتفاقية العضوية فيه مفتوحة أمام كل دولة عربية ترغب في ذلك، ولكن بعد موافقة الدُّول الأربعة المؤسسة بالإجماع.

ب- الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون العربي: يهدف المجلس إلى تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات منها:[xxxvi]

- تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، والارتقاء بها تدريجياً وفق الظروف والإمكانات والخبرات.
- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً، وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة، والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الأعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات التالية (الاقتصادية والمالية، الصناعية والزراعية، النقل والمواصلات والاتصالات، التعليم والثقافة والإعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا، الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية، تنظيم العمل والتنقل والإقامة).
- تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي، بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.
- السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية،وتوثيق الروابط والأواصر بين مواطني الدول الأعضاء في جميع المجالات

4- تقييم مسيرة مجلس التعاون العربي: لم يدم هذا الحلف إلا لبضعة أشهر فقط، حيث انفرط بمجرد غزو العراق لجارته الكويت سنة 1990، وكان مؤسسو هذا المجلس هم زعماء الدول الأربعة على التوالي : الرئيس صدام حسين، الملك حسين بن طلال ، الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس حسني مبارك، الذي لم يكن على وفاق تام مع الرئيس العراقي آنذاك بعكس الزعيمين الآخرين، وتجلى هذا في وقوف الأردن واليمن الشمالي في صف العراق أثناء الغزو العراقي للكويت عام 1991، فيما ساهمت مصر في قوات التحالف.

ويمكن حصر أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي، في الأسباب الاقتصادية، والسياسية، والتنظيمية:

أ- **الاقتصادية:** ترجع الأسباب والمعوقات الاقتصادية، إلى:
- اختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية؛
- تباين مستوى الدخول بين الدول الأعضاء؛
- سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأولي على اقتصاديات الدول الأعضاء، وضآلة نصيب الصناعة التحويلية أو الصناعات النهائية، التي تعتمد على القيمة المضافة.

ب- **الأسباب السياسية:** أزمة الثقة السياسية بين الدول الأعضاء بعد أحداث هامة (الغزو العراقي للكويت عام 1991)، إلى جانب التخوّف من التعدّي على السيادة القطرية.

ج- **الأسباب التنظيمية:** تمثلت أساسا في افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول الأعضاء، إلى الدقّة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة، مع عدم توفّر البيانات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول الأعضاء.

الخاتمة

سعت الدُّول العربية منذ أوائل الخمسينات من القرن العشرين، لإيجاد أشكال مختلفة من التكامل الاقتصادي، وذلك من أجل حماية مواردها وتطوير اقتصادياتها، وتحقيق المصالح المشتركة وتسريع النمو الاقتصادي، والاستفادة من الميزات التي يحققها توسع السوق ضمن المنطقة العربية، من أجل التسويق المتكامل لمنتجاتها، وللأسف؛ فقد أخفقت كل المحاولات السَّابقة في تحقيق الأهداف المطلوبة لتطوير التجارة البينية بينها لأسباب متعددة، بعضها سياسي والبعض الآخر لعدم الانسجام والاهتمام بالتكامل الإقليمي، بالإضافة إلى التشابه الكبير في بنى الإنتاج في أغلب الدُّول العربية .

نتائج الدراسة:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك، لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في2005/1/1، من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء السودان واليمن باعتبارها دول عربية أقل نمواَ، حيث بدأت بتخفيض16% من تعرفتها الجمركية سنوياً اعتباراَ من 2005/1/1 للوصول إلى إعفاء كامل مع نهاية العام 2010، وذلك بناءاً على قرار مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشرة في بيروت، بشأن منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية.

ولاشكّ أنّ منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، بما تتيحه من تحرير للأسواق العربية بين بعضها البعض ستولّد فرصاً عديدة لمؤسّسات القطاع الخاص للتخصّص، ولكن التحدّي الأساسي يبقى متمحوراً حول مدى القدرة على زيادة التجارة العربية البينية من جهة، وإقامة مشاريع استثمارية عربية مشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من جهة أخرى.

إن وجود بعض المشكلات الاقتصادية الأساسية التي ما زالت تواجهها بعض الدول العربية، يؤثر سلباً على واقع ونمو التجارة البينية العربية والتي من أهمها:

- ضعف القوة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى، مما يؤدي لإشكال آخر من حيث السعر والجودة، على اعتبار أن العديد من الدول العربية الأعضاء في المنطقة داخلة في اتفاقيات تجارية دولية وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهنا يساهم تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب المنتجات العربية بالحد من التجارة البينية العربية.

- اقتصار التبادل التجاري على عدد محدود جداً من الشركاء التجاريين.

- زيادة حجم التبادل بين الدول العربية بشكل متفاوت بين دولة وأخرى.

- عدم الانتهاء من إصدار قانون الإتحاد الجمركي الذي يشكّل خطوة أساسية على طريق تحقيق الاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية، نظراً للتأثيرات الهامة التي يحدثها توحيد التعريفات في سبيل تسهيل حرّية تبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتشجيع انسياب تدفّق الاستثمارات وإقامة المشاريع المشتركة في مختلف المجالات.

- عدم الانتهاء من وضع آليات فض المنازعات، التي قد تنشأ في إطار المنطقة، والتي تزداد أهميتها مع تزايد حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بقضايا شهادات المنشأ والإغراق.

- تشابه بنى الإنتاج الزراعي لدى بعض الدول الأعضاء مما أدى للتنافس بدل التكامل.

وبمراجعة وتقييم مسيرة العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي يتبين أن هذه المسيرة قد اصطبغت بتلك التحديات التي نشأ فيها المجلس والتي تركزت في مجموعة من المخاطر فاستطاعت هذه المسيرة أن تتكيف وهذه التحديات والمخاطر وأن تؤمن فاعلية الوجود الحضاري والاجتماعي لشعوبها منذ أُنشأ المجلس.

واستفادت جامعة الدول العربية التي تسعى لإقامة إتحاد جمركي عربي، من تجربة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وأخذت بمعظم مقومات هذه التجربة للاستفادة منها في وضع أسس وخطوات الاتحاد الجمركي العربي، ودعمت دول المجلس الجهود التي تبذل في إطار جامعة الدول العربية لاستكمال متطلبات الإتحاد الجمركي العربي، وقدمت العون الفني للجان المعنية، من خلال المشاركة الفاعلة في اجتماعات اللجان التي تبحث في استكمال هذه المتطلبات. وقدمت دول المجلس قانونها الجمركي الموحد وتعريفاتها الجمركية الموحدة كأساس للإتحاد الجمركي العربي.

وبذلك يعتبر إعادة بعث اتحاد المغرب العربي عاملاً مهما في تحريك العلاقات الاقتصادية بين الدُّول المغاربية، خاصة وأن إتحاد المغرب العربي يزخر بالعديد من المؤهلات، بحريا لما لديه من سواحل وهو مؤهل تجاريا واستثماريا نظرا للتزايد في نسبة النمو السكان، ناهيك عن المؤهلات السياحية والطاقة وغيرها من مؤهلات، الأساسية و الحيوية والى جانب ذلك فإن التنوع في النشاط الزراعي والاقتصادي لإتحاد المغرب العربي يمكنه من بلوغ حالة الاكتفاء الذاتي أي حالة القوة بتعبير آخر.

ومن خلال دراستنا لدوافع إنشاء مجلس التعاون العربي، وجدنا بأنها يغلب عليها الدوافع الفردية الخاصة بكل دولة على حدى، وبالتالي كان يُتوقع عدم نجاح هذا التكتل منذ بداية التأسيس، لأسباب منها:

- التباعد الجغرافي بين الدول الأعضاء في المجلس.
- الأمن والاستقرار (اضطراب أمني وسياسي في العراق).
- اعتبار الأردن دولة خليجية بحكم الموقع الجغرافي، والأنسب للأردن الانضمام لمجلس التعاون الخليجي، وهذا يتوقف على موافقة المجلس، بسبب تأخر الاقتصاد الأردني مقارنة باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

الاقتراحات

لتسهيل دمج اقتصاديات الدول العربية، نقترح:

- توسيع مجلس التعاون الخليجي ليشمل اليمن؛
- توسيع اتحاد المغرب العربي ليشمل، دول شمال إفريقيا (مصر والسودان)؛
- قيام تكتل اقتصادي بين دول الشام، ليشمل سوريا، لبنان، فلسطين، والعراق .

فبينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي، أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية حتى الآن -رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية- أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

الهوامش والمراجع

[i] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل(12)، 2004، ص2.

[ii] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

[iii] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

[iv] **رشيد محمد رشيد** "بدء التطليق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" :

http://www.economy.gov.eg/reports/archive/newsweekly/issu34pr5.htm le"15/02/2006"

[v] أنظر: – **عبد الرحمان السحياني** " تحرير التبادل التجاري العربي" أوراق اقتصادية، العدد13،1997، ص96.

- **سمير عميش**"منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، الإمكانات والوسائل" كتاب التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل، الطبعة الأولى، 2001،ص183
- **د.صباح نعوش** "تحرير التجارة العربية البينية" :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43§B5-99B9-26cEA7CBAA2D.htm le"15/02/2006"

[vi] **حسين عمر**"الجات والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة" دار الكتاب الحديث، مصر، 1997، ص58.

[vii]الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

[*]وقد استندت اللائحة، على ثلاث نصوص أساسية، وردت في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وما ورد في نص المادة الثالثة عشر(13): "تعرض المنازعات النَّاشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية، على المجلس للفصل فيها، وله أن يحيلها إلى لجنة أو لجان فرعية، يفوضها بعض اختصاصاته، كما له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدُّول العربية وملحقها، ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النِّزاع".

[ix] أنظر: – **د.صباح نعوش** "كثرة الاستثناءات تزعزع مصداقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى":

http://www.al-watan.com/data/20050809/index.asp?content=ecs

- **MORAD EL Khezzari**"Zone Arabe de Libre-échange: En Fin Opérationnelle!"

http://www.1stmediterranean.com/actufr/archives/resultat.php?id=744

- **اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا** "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا 2005" العدد الرابع، الأمم المتحدة2006. http://www.1stmediterranean.com/actufr/archives/resultat.php?id=744

[x]الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009

[xi] الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثامن، ص137.

[xii] الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثامن، ص148.

[xiii]"إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 2010- 2025م" مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة؛ الرياض 2011م.

[xiv] أنظر:

– **د.طيبي بن علي** "العالم العربي في الألفية الثالثة" دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران2002، ص69.

- **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة، مطبعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية2011، ص67.

[xv] **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** "موجز انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية- قطاع الشئون الاقتصادية"
http://www.gcc-sg.org/prief3.html 25/04/2006

[xvi] **د.إسماعيل عيس** "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والتكامل الاقتصادي"، مجلة الدبلوماسي، العدد19، شعبان1418هـ/ديسمبر 1997م، ص85، ص87.

[xvii] **د.الخريجي عبد الله** "محددات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة البينية الخليجية" مجلة التعاون، العدد41،1996

[xviii] **القويز عبد الله** " التبادل التجاري لدول المجلس في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة " مجلة التعاون، العدد 14، الرياض1989، ص136ص139.

[xix] **د. جمال الدين زروق** "مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة"، صندوق النقد العربي2011، ص7.

[xx] **د. جمال الدين زروق** "مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة"، صندوق النقد العربي2011، ص9.

[*](الصادرات البينية + الواردات البينية)÷ 2.

[xxi] **د. جمال الدين زروق** "مقارنة بين السُّوق الخليجية المشتركة والسُّوق الأوروبية المشتركة"، صندوق النقد العربي2011، ص13.

[xxii] **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة، مطبعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية2011، ص317.

[xxiii] **جمال عبد الناصر مانع** "اتحاد المغرب العربي" دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2004م، ص96.

[xxiv] **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** "تقرير عن حالة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا: الجوانب التجارية" الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولي، طنجة، المغرب16-18ماي2003م.

[xxv] **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** "تقرير عن حالة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا: الجوانب التجارية" الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولي، طنجة، المغرب16-18ماي2003م.

[xxvi]- تونس والمغرب عام 1956، الجزائر عام 1962

[xxvii] أنظر: - **نوزاد الهيتي**" الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي"، دار المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1998، ص240.

- **مصطفى عبد الله حشيم** "التجارة البينية العربية من الحساسية على الفجوة الرقمية" دراسة حالة التجارة الخارجية الليبية مع الدول العربية، المجلة الجامعة، العدد 7، 2005، ص52.

[xxviii] **د. محمد راتول** "توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمي" مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي السادس تحت التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، 27/26مارس2002، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، ص21.

[xxix] **عبد العزيز شرابي** "فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة" مجلة العلوم الإنسانية، العدد10، جامعة قسنطينة 1998م، ص35.

[xxx] **علي عياد كرير** "المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي" أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بعنوان: "التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات" الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، 29-30 ماي 2005م، ص181.

[xxxi] أنظر: - **مصطفى عبد الله حشيم** "التجارة البينية العربية من الحساسية على الفجوة الرقمية" دراسة حالة التجارة الخارجية الليبية مع الدول العربية، المجلة الجامعة، العدد 7، 2005، ص51، ص52.

[xxxii] **عز الدين بن تركي والطاهر هارون** "مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد06، جامعة باتنة 2002، ص69.

[xxxiii] **مقدم عبيرات** "التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة" أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بعنوان: "التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات" الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، 29-30 ماي 2005م، ص206.

[xxxiv] **شامي رشيدة** " المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006م/2007م، ص268.

[xxxv] **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** "تقرير عن حالة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا: الجوانب التجارية" مرجع سبق ذكره.

[xxxvi] اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، المادة الثانية، استناداً لقانون 1989/8، التشريعات الأردنية، نظام المعلومات الوطني
http://www.lob.gov.jo/ui/contracts/search_no.jsp?no=8&year=1989